الحركات الاحتجاجية العربية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: تونس أنموذجاً

م.م. فراس عامر محمد علي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

أ.م.د. هشام عزالدين مجيد
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية، الاستقرار السياسي، التحولات السياسية

الملخص:

تاريخ البشرية فيه الكثير من التغيرات بين البلدان والحركات الاحتجاجية التي تهدف إلى التغيير أو التأثير أو الضغط على الأنظمة السياسية بغض النظر عن نوعها. يهدف ذلك إلى تحسين الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي تم تهميشها وإفقارها وتفاقم الاحتقان الاجتماعي وانتشار الجرائم والفساد الاقتصادي والمالي بسبب سيطرة الأقلية الحاكمة أو مجموعةٍ من أصحاب المصالح على الثروة وأدوات القمع الاجتماعي.

وهدفت هذه الدراسة الى فهم ما هي الحركة الاحتجاجية وتصنيفاتها وما هي خصائصها الرئيسية، بالإضافة إلى فهم ما هو الاستقرار السياسي وأهميته بالنسبة تونس.

المقدّمة :

تاريخ البشرية فيه الكثير من التغيرات بين البلدان والحركات الاحتجاجية التي تهدف إلى التغيير أو التأثير أو الضغط على الأنظمة السياسية بغض النظر عن نوعها. يهدف ذلك إلى تحسين الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي تم تهميشها وإفقارها وتفاقم الاحتقان الاجتماعي وانتشار الجرائم والفساد الاقتصادي والمالي بسبب سيطرة الأقلية الحاكمة أو مجموعةٍ من أصحاب المصالح على الثروة وأدوات القمع الاجتماعي.

في الوطن العربي، هناك الكثير من التناقضات التي جعلت المجتمع يعاني ويتدهور ويصبح في المرتبة الأخيرة في المؤشرات الدولية. ومن الملاحظ أن الاحتجاجات تتطور بسرعة في مختلف المجالات، أذ يحاول الناس التأثير على القرارات السياسية والفاعلين. ومع ذلك، تتدهور أساليب الاحتجاج وتضعف استجابة الحكومات للمطالب الاجتماعية. وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات تسبب في عدم استقرار الأنظمة السياسية، أو إلى حدوث انقلابات أو انقلابات مضادة. وهناك دول أخرى تعتمد على الاستقطاب السياسي من خلال منح العوائد والتحفيز وتقديم وعود غير ملزمة. وهناك أنظمة سلطوية تستخدم القمع والعنف والعنف المضاد لتحقيق نوع من التوازنات المشروطة وغير المشروطة.

في الوقت الحالي، يتم الاهتمام بشكل متزايد بالحركات الاجتماعية كجهات فاعلة في عملية التغيير الديمقراطي. تدخل الحركات الاجتماعية في عملية التغيير من الأسفل إلى الأعلى. في العالم العربي، ظهرت حركات اجتماعية احتجاجية في الفترة الأخيرة، وزادت أهميتها في دول مختلفة. تعبر هذه الحركات عن غضب الشعوب العربية تجاه الأنظمة السياسية الحالية وتدعو إلى تغييرها لتحقيق الحقوق وتوسيع الحريات والعدالة والعيش الكريم. لذلك، قام العلماء والباحثون في مجالات العلوم السياسية وعلم الاجتماع بدراسة هذه الظواهر لتفسيرها وفهم السلوك الاجتماعي والاحتجاجي وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي.

إن موضوع الحركات الاجتماعية مهم جداً للاستقرار السياسي في البلدان ولتحقيق التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي يرغب فيه الشعوب المظلومة. في العالم العربي، شهدنا حركات احتجاجية في فترة الربيع العربي، وهذه الحركات أحدثت تغييرات كبيرة في الأنظمة السياسية وأجبرت الحكومات على إجراء إصلاحات سياسية ودستورية واجتماعية. مطالب هذه الحركات تختلف من بلدٍ لآخر، ولكن الشيء المشترك بينها هو الدعوة لإجراء إصلاحات شاملة في نظام الحكم وتوسيع الحقوق والحريات. لا يمكن فهم أحداث الربيع العربي بشكلٍ مستقلّ عن الأحداث العالمية، لاسيما فيما يتعلق بتأثير التجارب الديمقراطية في تحويل الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة ديمقراطية.

أولاً - إشكالية الدراسة :

في ظل استمرار المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة، هناك فروق كبيرة بين الأدوار التي يمكن أن تؤديها حركات الاحتجاج. هذا يؤدي إلى ضعف قوة الضغط على السلطة السياسية لتنفيذ مطالب هذه الحركات. وبسبب ذلك، تظهر تكهنات مختلفة حول مستوى الأمن والاستقرار السياسي الذي قد يحدث بسبب هذا الوضع.

ثانياً - أهميّة الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى فهم تأثير الحراك السياسي على الاستقرار في الأردن. يعتبر التحديات الداخلية والخارجية من بين العوامل التي تؤثر في زيادة دور الحركات الاحتجاجية في البلاد. تعد المطالب المقدمة مهمة أيضًا، أذ يعتبر الاستجابة لهذه المطالب محورًا للحفاظ على الاستقرار السياسي، أذ ترتبط هذه المطالب بعملية الإصلاح على المستويات السياسية والاقتصادية.

ثالثاً – أهداف الدراسة :

1- فهم ما هي الحركة الاحتجاجية وتصنيفاتها وما هي خصائصها الرئيسية.

2- فهم ما هو الاستقرار السياسي وأهميته بالنسبة لتونس.

3- دراسة أهم نتائج الإصلاحات السياسية والاقتصادية على الاستقرار السياسي في تونس.

4- دراسة تأثير الحركات الاحتجاجية على الأمن والاستقرار السياسي في تونس.

رابعاً – فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة أن الحركات الاحتجاجية تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي، حيث يمكن أن تساهم في تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكنها في الوقت ذاته قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار إذا لم يتم التعامل معها بفعالية من قبل الأنظمة السياسية. هذا الافتراض ينبثق من السؤال الجوهري الذي طرحته الدراسة: "هل تمكنت الحركات الاحتجاجية من تحقيق مطالبها في ظل استمرار الفرصة لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي؟

خامساً - تقسيم البحث:

سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، سيتناول المبحث الأول مفهوم الحركات الاحتجاجية و التحولات السياسية ، أما بالنسبة للمبحث الثاني سيتناول الحركة الاحتجاجية في تونس.

المبحث الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية والتحولات السياسية

شهدت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة ظهور حركات اجتماعية ملفتة، تعبر عن رفضها للأنظمة السياسية والسياسات الدولية، وتظهر أشكالًا مختلفة من الاحتجاج. استخدمت هذه الحركات الحريات الفردية والجماعية ووسائل التواصل الاجتماعي، واستخدمت موارد مادية ورمزية متنوعة. زادت هذه الحركات بشكل كبير مع الثورات العربية والحركات السياسية والاجتماعية في المنطقة. لكن بدلاً من التهدئة مع زيادة المشاركة السياسية في بعض البلدان، استمرت هذه الحركات وتطورت. تمّ إنتاج العديد من الدراسات العلمية حول هذه الحركات، وتم تطوير مفاهيم جديدة لفهمها بشكلٍ أعمق.[1].

على الرغم من أن الكثير من النظريات تعرف الحركة الاجتماعية على أنها فعل جماعي منظم للاحتجاج، إلا أن الدراسات الحديثة تحاول عدم تقييدها بهذا المعنى، لاسيما بعد تحول العديد منها إلى فعل جماعي يستجوب السلطة بشكلٍ عام، ويساهم بشكلٍ كبير في تغيير المجتمع وتشكيل الرأي العام وبناء الهوية الاجتماعية ومسارات التنمية.

المطلب الأول: الحركة الاحتجاجية والاستقرار السياسي

تتجه الأنظار في الآونة الأخيرة بشكل متزايد نحو الحركات الاجتماعية كجهات فاعلة في عملية التحول الديمقراطي، أذ تدخل هذه الحركات في نمط التحولات من الأسفل إلى الأعلى. شهدت المنطقة العربية في الفترة الأخيرة ظهور حركات احتجاجية تعكس غضب الشعوب العربية تجاه الأنظمة السياسية القائمة، وتدعو إلى تغييرها من أجل تحقيق الحقوق وتوسيع الحريات والعدالة والعيش الكريم. وقد دفع هذا الظهور العلماء والباحثين في مجالات السياسة والاجتماع إلى دراسة هذه الظواهر لتفسيرها وفهم السلوك الاجتماعي والفعل الاحتجاجي وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي[2]، و يكتسي موضوع الحركات الاجتماعية أهمية كبيرة لعلاقته بالاستقرار السياسي للدول وضرورته في التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي يسعى إليه الشعوب المقهورة. وقد شهدت المنطقة العربية تطورات مسبقة في التعامل مع الأنظمة السياسية القائمة وتأثيرها عليها من خلال ثورات الربيع العربي، مما اضطر تلك الأنظمة إلى اعتماد إصلاحات سياسية ودستورية واجتماعية. وعلى الرغم من تنوع هذه الإصلاحات من دولة إلى أخرى، إلا أن المطالب المشتركة للحركات الاجتماعية تتمثل في الدعوة إلى إجراء إصلاحات شاملة لأنظمة الحكم وتوسيع مجال المشاركة السياسية وتعزيز الحقوق والحريات. ولا يمكن فهم أحداث الربيع العربي بشكلٍ مستقل عن ما يحدث في الساحة الدولية، لاسيما من خلال تأثير التجارب التحولية للدول من أنظمة استبدادية إلى أنظمة ديمقراطية[3].

الفرع الأول: تعريف الحركة الاحتجاجية

الحركات الاحتجاجية هي حركات اجتماعية تعد جزءًا أساسيًا من المجتمع المدني وتشهد تفاعلات بارزة في المجتمعات المختلفة. يولي العلماء السياسيين والاجتماعيين اهتمامًا كبيرًا لهذا المفهوم، وقد تمحورت المدارس الفكرية المختلفة حول دراسة هذا المفهوم وفقًا لمنظورها الخاص. ظهرت أيضًا العديد من النظريات التي تسعى لتفسير الحركات الاحتجاجية وفقًا لافتراضات متنوعة.

هناك العديد من التعاريف للحركات الاحتجاجية؛ فقد وصف لورانز فون شتاين الحركات الاحتجاجية بأنها "الجهود التي تبذل في الثورة الفرنسية لتحقيق التغيير وبناء مجتمع جديد". واعتبر بلومير الحركات الاحتجاجية "النشاط الاجتماعي الذي يتجسد غالبًا في التصورات والمشاعر غير المنظمة، ويتحول تدريجيًا مع مرور الوقت إلى كيان متميز يعبر عن أشكال جديدة من الاجتهاد والسلوك الجماعي". وقد صاغ تشارلز تلي تعريفًا للحركات الاحتجاجية يصفها بأنها "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأفراد يتحدثون نيابة عن الشعب الذين

يفتقدون التمثيل الرسمي، ويتم ذلك من خلال إعلان هؤلاء الأفراد مطالب واضحة لتحقيق تغيير في توزيع السلطة أو ممارستها، ويدعمون هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد". وهناك من يصف الحركات الاحتجاجية بأنها "التيار العام الذي يدفع فئة اجتماعية معينة أو طبقة اجتماعية إلى تنظيم صفوفها بهدف تحقيق هدف مشترك لتحسين وضعها الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي بشكلٍ عام" [4]

الفرع الثاني: تعريف الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من مفردتي الاستقرار والوصفة السياسية. وتعود أصول كلمة الاستقرار في اللغة العربية إلى الجذر "استقر" وتصرفاته المتعلقة بالاستقرار. وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، أذ يعرفه لسان العرب بأنه الثبات في المكان، أي الثبات والاستقرار، فيقول المولى عز و جل في محكم تنزيله {و مثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ، أي ما لها من ثبات}[5]، كما ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في قوله تعالى{ لكم في الأرض متاع و مستقر إلى حين}[6]، أي مسكن وقرار بمعنى المستقر، أي دحاها وسواها بأذ يمكن الاستقرار عليها.

تلعب الحركات الاحتجاجية دورًا مزدوجًا في الاستقرار السياسي، حيث يمكن أن تكون قوة دافعة للإصلاح أو مصدرًا لعدم الاستقرار. عندما تستجيب الحكومات بشكل إيجابي لهذه الحركات، فإنها تساهم في تعزيز الشرعية السياسية وإجراء إصلاحات تعزز الاستقرار، كما حدث في تونس بعد 2011. ومع ذلك، قد تؤدي الاستجابات القمعية أو غياب الحلول الفعالة إلى تفاقم الأزمات السياسية وزعزعة الأمن الداخلي. وبالتالي، يعتمد تأثير الحركات الاحتجاجية على طبيعة النظام السياسي ومدى استجابته للمطالب الشعبية. ويترتب على الاستقرار السياسي أن يكون هناك شرعية سياسية، وهذا يعني أن هناك اتفاقًا عامًا بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وعلاقتها بالشرعية السياسية. ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته بطريقة تلبي توقعات الجماهير وتحتوي الصراعات، وذلك لتجنب العنف السياسي باستثناء بعض المجالات المحددة، وذلك للحفاظ على الشرعية. ويقترح ريتشارد هيقوت وجود ثلاثة مفاهيم للاستقرار السياسي. الاتجاه الأول يتعلق بتغيير الأنظمة السياسية، أذ يمكن اعتبار النظام السياسي الذي لا يتغير نظامًا مستقرًا. أما الاتجاه الثاني فيعني عدم وجود تغيير متكرر في الحكومة، أي أن النظام الذي يشهد تغييرات متكررة في

الحكومة يعتبر غير مستقر. وينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية عدم وجود العنف بأي شكل من الأشكال وعلى أي مستوى.[7].

المطلب الثاني: التحولات السياسية في الوطن العربي

شهدت الدول العربية ذات التجانس السكاني العالي، مثل مصر وتونس، حركة سياسية واجتماعية مليئة بالحيوية، شاركت فيها الشباب والقوى السياسية والنقابية. بينما شهدت الدول التي تعاني من التوترات الطائفية أو القبلية، مثل ليبيا والبحرين واليمن، حركة أوسع تقوم على أساس العشائر والطوائف. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة القوى القائمة بقيادة هذه الثورات الشعبية، إلا أن مطالبها كانت متشابهة إلى حد كبير، أذ ركز المتظاهرون على مطالب رئيسيتين وهما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وغابت المطالب الطائفية والعشائرية. بغض النظر عن ما إذا كانت النخبة السياسية ترغب في إجراء تغييرات في الأنظمة السياسية العربية أو لا، يجب أن يتم الإصلاح الديمقراطي الحقيقي في المنطقة دون الاعتماد على مشاريع إصلاحية خارجية. بدلاً من ذلك، يجب أن يتم استماع إلى أصوات الشعوب العربية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه البلدان، بعيدًا عن أي أجندات خارجية تخدم فقط المروجين والمستفيدين.[8].

و من جهة ثانية كان هناك جدل واسع في الأوساط الثقافية والسياسية العربية حول الإصلاح فقد وجدت الأنظمة العربية نفسها أمام مأزق الإلحاح الخارجي للإصلاح مدعومًا بحقائق التدخل العسكري في الجوار، إلا أنّ هناك إدراكا متناميا بان قوى المجتمعات العربية ما زالت اضعف من أن تفرض خيارها الإصلاحي على النخب الحاكمة، وذلك في ضوء ما تعرضت

له من سياسات سلطوية اقصائية خلال عقود من الاستبداد، إلا أن دعواتها للإصلاح تتقاطع بالضرورة مع المبادرات الخارجية ، الأمر الذي ربما أدى إلى تضاعف حجم الصعوبات التي يواجهها الإصلاح، فمن ناحية أتاحت للنظم المحافظة العودة إلى مقولات الخصوصية والهوية والاختلاف ورفض الديمقراطية من الخارج كمبرر لتباطئها في اخذ إجراءات معلنة نحو الإصلاح[9].

الفرع الأول: التحديات السياسية و الأمنية المؤثرة في الاستقرار الداخلي

تعد التحديات السياسية الداخلية مصدر العصر الأساسي الذي يتراوح في نسيج الدولة. وكلما تمتعت الدول بثبات واستدامة في سياستها الداخلية، زاد تأثيرها على مظهرها الخارجي، والذي يؤثر على أمانها واقتصادها ومجتمعها وغيرها. أصبح من الضروري على البلدان أن تعدل حالتها

الداخلية وتشكل سياستها بطريقة تتوافق مع علاقاتها الدولية. وتُعرف التحديات السياسية الداخلية بأنها المشاكل والصعوبات السياسية والداخلية التي يواجهها العالم العربي، والتي تؤثر على حالته الداخلية وتضعف من تركيبتها الأساسية، وتؤثر على الأجندة السياسية للبلدان العربية على المستوى المحلي والدولي ومن أهم الأمور التي تؤثر على السياسة الداخلية في العالم العربي هي[10]:

١. السعي نحو الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وتأكيد سيادة القانون وفاعلية الإدارة.

2. تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز الوضع المالي.

3. إصلاح قطاع الأمن الداخلي.

4. التعاون الدولي داخل منطقة الوطن العربي ومع الاتحاد الأوروبي..

ومن أبرز التحديات السياسية الداخلية التي تواجه العالم العربي هو الاصلاح السياسي، اذ تعد فكرة الإصلاح فكرة قديمة في سجل البشرية، أذ دعا الفلاسفة اليونانيون القدماء مثل أفلاطون وأرسطو إلى العديد من الأفكار الإصلاحية مثل تنفيذ القوانين وتحقيق العدالة وتنظيم المجتمع والدولة لضمان الاستقرار السياسي وتوزيع الثروة بطريقة عادلة. وكانت فكرة الإصلاح هدفًا للعديد من الفلاسفة والزعماء والحركات السياسية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى أنها كانت محورًا أساسيًا في أفكار الفلاسفة والمفكرين السياسيين منذ العصور الوسطى وحتى القرن الحادي والعشرين، تجلت فكرة الإصلاح بروعة في العالم العربي، أذ نشأت في الدولة العثمانية وتحديدًا في المجال العسكري بعد هزيمتها أمام روسيا القيصرية في عام 1774. ومن ثم امتدت هذه الفكرة لتشمل المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية، مثيرةً إعجاب العقول وملهمةً الأفكار.[11]

الإصلاح السياسي هو عملية تحويلية تتضمن أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. يتجلى هذا العمل في العديد من المفاهيم المشتركة في الوقت الحاضر، مثل الثورة والتنمية السياسية والتحديث والتغيير السياسي والتحول. ترتبط معظم هذه المفاهيم بالعالم الثالث، الذي يشمل الوطن العربي، وتتمتع بتعريفات متعددة ودقيقة. ومع ذلك، لا يزال مفهوم الإصلاح غامضًا بسبب تداخله مع العديد من المفاهيم السابقة. وعلى الرغم من أن عملية الإصلاح ضرورية لإعادة ترتيب البيت العربي وتعزيزه ومواجهة التحديات المستقبلية، إلا أنها لا تزال تثير جدلاً وتساؤلات لدى العديد من الأفراد في العالم العربي، سواء كانوا قادة أو مفكرين أو جماهير. ولا

يزال هناك الكثير من الغموض حول أهداف الإصلاح ودوافعه، مما يعرقل فرص تحقيق إصلاح سياسي في العديد من دول العالم العربي.[12].

أصبح الإرهاب يعتبر من أبرز الظواهر السياسية الملفتة للنظر على الصعيدين العربي والعالمي، وقد لفت انتباه السياسيين وعلماء السياسة والاجتماع والنفس، وحرك الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام لمواجهته. وتعد أسبابه ودوافعه متعددة ومتشابكة ومعقدة، وتشمل أسبابًا سياسية مثل سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة أو شعب مهمش، سواء عن طريق الاحتلال العسكري كما يحدث في العراق وفلسطين والقمع الشديد للسكان وحركات المقاومة الوطنية ضد الاحتلال، أو عن طريق إقامة الدول الكبرى لقواعد عسكرية في الدول الصغيرة والضعيفة كما يحدث في بعض الدول العربية. وتشمل الأسباب أيضًا الأسباب الاقتصادية، مثل التحيز الواضح الذي يمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوروبية لصالح الكيان الصهيوني في احتلاله لفلسطين واعتداءاتها المستمرة على الدول العربية.

واحدة من الأسباب السياسية وراء الإرهاب هي الحكم الاستبدادي واحتكار السلطة ومنع المشاركة في إدارة البلاد من قبل الشعب بأكمله أو فئات معينة مثل الطوائف الدينية أو الأقليات العرقية. الاستبداد يؤدي إلى الظلم والقهر ويحرم الأفراد من حقوقهم السياسية.[13].

في الوقت الحاضر، يشهد العالم العربي العديد من الأحداث السياسية المهمة، مثل الانتفاضات والمظاهرات والانقلابات، والتي تعكس صوت الشعوب المرتفع والنضال من أجل الديمقراطية. وقد أطلق على هذه الظاهرة اسم "الربيع العربي"، والذي أدى إلى تغييرات جذرية غير متوقعة. ونتيجة لذلك، شكلت الدول العربية المتأثرة بهذا الربيع، مثل ليبيا ومصر وتونس واليمن وسوريا، بيئة غير مستقرة ومستنقعًا لظهور تحالفات وجهات متطرفة جديدة واستغلت الدول الغربية هذه الفرصة لفرض سيطرتها وتدخلاتها العسكرية في المنطقة. أصبح من الضروري على البلدان أن تعيد تنظيم أوضاعها الداخلية وتشكيل سياستها بطريقة تتوافق مع علاقاتها الدولية. تعنى التحديات السياسية الداخلية بالمشاكل والصعوبات السياسية التي يواجهها العالم العربي، والتي تؤثر على البيئة الداخلية وتضعف البنية التحتية للبلدان وتؤثر على الأجندة السياسية للدول العربية على المستويين المحلي والدولي.[14].

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاستقرار الداخلي

تميزت سياسات الدول العربية بلمسةٍ من السكون الذي استمر لعقود عديدة، منذ استعادتها لاستقلالها وحتى اليوم، وتأثرت حركة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها بهذا

السكون الذي ألقى بظلاله الثقيلة عليها. تحدت الأنظمة الحاكمة جميع المطالب والضغوط الداخلية والخارجية التي تهدف إلى إجراء تعديلات وإصلاحات جوهرية لمواكبة حركة التجديد التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى القرن الحادي والعشرين. أثارت سعي الأنظمة الحاكمة في شرق العرب وشمال إفريقيا للحفاظ على سيطرتها ومنع الشعوب من السعي نحو عالم حديث ونمو غضب الجماهير في بعض هذه المجتمعات، وتجسد ذلك في ثورات شعبية تطالب بتغيير هذه الأنظمة وإسقاطها.[15].

كانت الشغف الذي أشعل قلوب المواطنين هو الرابط الذي جمع بين هذه الثورات المتعددة، بدءًا من ثورة الياسمين الجميلة في تونس وصولاً إلى الأرض الليبية والمصرية والسورية واليمنية. فقد كانوا يتوقون لكسر حالة السكون المرهقة والانطلاق نحو مستقبل جديد مليء بالإصلاحات الجريئة التي تحقق التقدم في كل جوانب الحياة، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية وأهم المشكلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأبرزها هي [16]:

المشكلة الأولى: تتجلى هذه الظاهرة في تزايد مستمر لعدد الأفراد الساكنين في الأراضي العربية، وترافقها تراجع ملحوظ في نسبة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وذلك بسبب غياب الفرص الوظيفية الملائمة أو نقص المهارات والكفاءات المطلوبة، أو تدهور مستوى الأجور والعوائد المالية.

المشكلة الثانية: تكمن في نقص الفرص الوظيفية المتاحة للشباب والمثقفين بسبب ضعف الاستثمار الفعلي في المشاريع الاقتصادية والإنتاجية، والتي توفر فرص عمل للقوى العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنويًا، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل البطالة سنة بعد سنة، أو هجرة العمالة الماهرة بحثًا عن فرص مناسبة في الخارج.

المشكلة الثالثة : تكمن في سيطرة الحكومة على العديد من القطاعات والمؤسسات الإنتاجية، مما يؤدي إلى سوء الإدارة وانتشار الفساد. وهنا تظهر الحاجة في الدول العربية إلى تخلي القطاع العام عن معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، الذي يمكنه زيادة الاستثمارات وتحسين فرص العمل والإنتاج.

المشكلة الرابعة : تكمن في ضعف الهياكل الإنتاجية في الصناعة والزراعة والسياحة، وما يزيد من هذا الضعف هو عدم توافر البنية التحتية والخدمات اللازمة لتطوير هذه القطاعات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر البلدان العربية إلى الخطط التنموية والاستثمارية التي تساعد على زيادة القدرة على الإنتاج والتنافسية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

المشكلة الخامسة تتمثل في الاعتماد على النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية لتأمين الأموال اللازمة لميزانيات العديد من الدول العربية، واستخدام الفائض في الاستثمارات الخارجية، ولاسيما من خلال شراء سندات سيادية في الولايات المتحدة وأوروبا.

المشكلة السادسة : هو تباين النشاط الاقتصادي بين الأمم العربية، سواء بسبب العوامل السياسية أو الاجتماعية أو أسباب أخرى متنوعة، وهذا التباين يعيق تحقيق مشروع اقتصادي عربي يجمع بين اقتصادات الدول العربية، وبالتالي يحرمها من الفرص والإمكانيات للاندماج في اقتصاد السوق في عصر العولمة.

المشكلة السابعة : هو الاعتماد الشامل للدول العربية على اقتصاديات الدول العظمى في سعيها للتنمية الاقتصادية، والتي لم تدرك في معظم الأحوال أهمية اتباع مسار تنموي مستقل ومبتكر قادر على التفاعل والتأثير في مسارات التنمية في دول العرب الأخرى.

ومن أهم المشكلات المتعلّقة بالتنمية الاجتماعية أبرزها[17]:

تعاني الخطط التنموية من ضيق المشاركة الشاملة والمتكاملة، وذلك يعود لسيطرة فئة مدعومة وأقاربها على المشاريع الاقتصادية الرئيسية. تتحول هذه المشاريع إلى امتيازات عائلية يستغلها أفراد العائلات القريبة والمدعومة من قبل تلك الفئة المسيطرة على النفوذ والسلطة والمال. وفي الوقت نفسه، يعاني العالم العربي من انتشار الأمية، أذ يتجاوز عدد الأميين فيه 60 مليون شخص، ومن بينهم 66% من النساء.

تعتمد الأنظمة التعليمية القديمة التي لا تلبي الاحتياجات الثقافية والعملية المطلوبة في الاقتصاد الحديث. كما أنها لا تهدف إلى تنمية المعارف والمهارات اللازمة لسوق العمل، ولاسيما في القطاعات الصناعية والسياحية وقطاع المعرفة والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة لا تشارك في سوق العمل إلا بنسبة ضئيلة جدًا، لاسيما في المجتمعات التي تعاني من التخلف الثقافي والاجتماعي أو في المجتمعات التقليدية في دول الخليج. تتمثل رغبة الشباب الطموح في الحصول على وظائف في القطاع العام في الضمانات التي يوفرها للموظفين. وتواجه هذه الرغبة رغبة في استقدام العمال الأجانب إلى القطاع الخاص، ولاسيما في قطاعي الزراعة والخدمات، بسبب تدني أجور هؤلاء العمال الوافدين. بالإضافة إلى ذلك، تعاني القطاعين العام والخاص من ضعف الضمانات الاجتماعية والصحية المقدمة للموظفين والعمال، وضعف القوانين وعجزها عن حماية العمال في القطاع الخاص. ويضاف إلى ذلك ضعف الاتحادات والنقابات العمالية.

المبحث الثاني: الحركة الاحتجاجية في تونس

يتحوّل العالم بسرعةٍ مذهلةٍ من مجتمعٍ صناعي إلى مجتمعٍ معرفي، أذ تعيش الشعوب والثقافات في قرية عالمية افتراضية. تطبّق العولمة أو النيوليبرالية مشروعها العالمي الجديد، وتنجم عن سيطرة هذا النظام تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق، واستعباد العالم العربي من الشرق إلى الغرب تحت سيطرة الشركات الأجنبية. ينتشر الاعتقاد بأن البديل الاقتصادي والسياسي والثقافي المفروض من القوى الأوروبية المركزية سيضع حدًا للحراك العربي بكلّ أشكاله، وسيزيل التفاوت الاجتماعي بين الأفراد، وسينهي الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي، وستسود الديمقراطية والعدالة الاجتماعية[18].

وعرفت المنطقة العربية بداية من سنة 2011 حراكاً اجتماعياً وسياسياً سريعاً، يهدف إلى تغيير أنظمة الحكم السائدة ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي عانت منها شرائح كبيرة من أفراد المجتمع وبلاسيما فئة الفقراء والشباب البطالين، وحظي هذا الحراك بأهمية كبيرة عند الباحثين والمفكرين العرب، واختلفت نظرتهم ومواقفهم تجاهه، أذ اعتبر بعضهم هذا الحراك ثورة اجتماعية بامتياز، بينما تصور البعض الآخر بأن هذا الحدث التاريخي نوع من الانتفاضات والاحتجاجات والتمرد والهبة الشعبية لا يرق إلى درجة مفهوم الثورة ذلك في اعتقادهم أن الثورة لا بد لها من أيديولوجية ثورية وطبقة اجتماعية ونخبة تقودها ويعتمدون في ذلك على التفسير الماركسي الكلاسيكي للثورة .

ويستمد هذا الجدل والنقاش حول الحراك الاجتماعي بالمنطقة العربية مشروعيته من طبيعة الخلفيات الفكرية والسياسية والدينية التي يحملها هؤلاء الباحثون والمفكرون ومن خصوصيات هذا الحراك الذي يحدث في جغرافية عربية متميزة تاريخياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً[19].

المطلب الأول: تسلسل الأحداث في تونس

دخل الشعب التونسي سجل الفعل التاريخي الحديث حين فرض إرادته في اختيار تقرير مصير ديمقراطي لدولته، نقلت المجتمع والدولة من وضع الاستبداد إلى التأسيس لبديل ديمقراطي بمختلف أبعاده أذ مثل التغيير السياسي في تونس تحولاً ديمقراطياً مفاجئاً لم يحدث من مبادرة السلطة، ولم يمر عبر تفاوض بين أطياف المجتمع السياسي بل أثمر من التحديات أي من رحم المجتمع ومطالبة الملحة والمشروعة، أذ قامت الثورة في تونس مطالبة بالحق في المواطنة بمختلف معانيها وأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية من خلال رفع مطالب الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والشفافية مع تمثيلية السلطة ومحاربة الفساد واستقلال

القضاء، وما أضفى عليها بريقا خاصا وخصوصية تاريخية هو تجسد المطالبة بالحقّ في التقدم بواسطة التغيير الجذري من خلال ثورة كان لها طابع تشاركي وتوافقي على مستوى الطرف الفاعل وطابع سلمي على مستوى الأسلوب المتوخى في انجازها، وطابع ديمقراطي على مستوى الأهداف المرتقبة منها[20].

ومع ذلك، لا يكفي الاعتماد على إرادة صنع المستقبل أو التدخل بطريقة واعية ومنظمة في عملية تحقيقه، بغض النظر عن قدرة الناس الثورية على تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية. إذا لم تترافق هذه القدرة التغييرية مع رؤية لكيفية بناء السلطة بعد لحظة التغيير، أذ ينتهي النظام الحالي بسقوطه، فإنه من الضروري التحول إلى إجراء انتقالي مؤقت يدفع الفاعلين السياسيين لإيجاد حلاً نهائيًا للأزمة. ويتمثل هذا الحلّ في إجراء تأسيسي يهدف إلى وضع دستور جديد، ينهي مرحلة الوضع الاستثنائي والانتقالي ويعيد الأمور إلى وضع طبيعي مستقر تحت مؤسسات دستورية جديدة ودائمة[21].

الفرع الأول: المرحلة الانتقالية في تونس

تبنى نظام بن علي أسلوباً قائماً على قتل السياسية مقابل التبشير بالتنمية الاقتصادية، وقد نجح نسبياً أذ زادت معدلات النمو في البلاد مقارنة بالبلاد المجاورة، وذلك بفعل الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على البلاد، في إطار تصور غربي قائم على دعم النموذج التونسي الذي استطاع القضاء على الأصولية، ولكن هذه السياسية اصطدمت بغياب وجود مؤسسات تمتلك الشرعية وتستطيع الرقابة على المال العام المصرف على مشاريع التنمية وكان ذلك مدخلاً للفساد المالي في الدولة، وتجميع الثروات في غياب آليات المحاسبة والمراقبة، وأثر ذلك بشكلٍ جليّ في قدرة البلاد على مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وأدى الفساد المالي إلى نشوء فجوة بيت الطبقات في المجتمع التونسي، وأثرت هذه الفوارق على المواطن التونسي الذي يحظى بمستوى من التعليم يمكنه من امتلاك القدرة على التحليل الكامنة لإدراك الاسباب الكامنة في تراجع وضعه الاقتصادي، لاسيما في ظل وجود طبقة وسطى واضحة مكونة من المثقفين والمحامين والنقابين وغيرهم، وعزز ذلك بروز تكنولوجيا الاتصالات والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، التي ساهمت بتغذية الوعي الجمعي بأحواله، ونقلت له ما يجري في المدن والأرياف التونسية[22].

و يعتبر إحراق الشباب التونسي (محمد البوعزيزي) نفسه السبب المباشر لقيام الحراك العربي ضد نظام بن علي، ولكن يعتبر ذلك اللحظة الحاسمة التي أدت لانطلاقها، فمن غير المعقول أن

يؤدي قيام أي شاب بإحراق نفسه إلى احتجاج يودي بالنظام الحاكم إلا في حالة وجود أسباب كامنة في النظام والمجتمع مهدت البيئة القابلة للثورة كما ورد سابقاً.

تتنوع الأسباب التي دفعت لاندلاع الحراك في تونس ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك بما يلي :

1. هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال وتطويع القوانين بما يمنحها ذلك عبر تقديم قروض كبيرة من غير ضمان وغير ذلك من الإجراءات، ويعد (صخر الماطري) صهر بن علي من أهم الشخصيات التي عملت على استحواذ الأعمال الاقتصادية في البلاد، أذ كان مالكاً لبنك الزيتونة الإسلامي، ورئيساً لمجلس إدارة شركة النقل والمواصلات وتوسعت ملكيته لوسائل الإعلام عبر جريدة الصباح الأكثر انتشارًا في تونس بالإضافة لإذاعة الزيتونة الإسلامي.

2.انتشار معدلات البطالة أذ أشارت برقيات ويكيليكس إلى وجود حالة تذمر واسعة بين الشباب التونسي لاحتكار فئة قليلة لرأس المال بينما بلغت نسبة البطالة 30%.

3 انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان وعدم احترام سيادة القانون أذ كانت من الأسباب التي أدت لقيام الاحتجاجات، وأغلق المجال العام ولم يدع يفسح المجال لأي نوع من حرية الرأي، ولم يوجد أي نوع من المعارضات، حتى تلك التي تعطي شعارات مزدوجة ترضى الشارع كما كان يفعل النظام المصري على سبيل المثال.

4.لم يولِ النظام التونسي أي اهتمام بالقضايا العربية، واتبع سياسة اللامبالاة تجاه القضايا العربية التي تشغل وجدان الشعب التونسي لاسيما القضية الفلسطينية أذ حرص على فتح جسور للعلاقات مع الكيان الصهيوني بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993

5 الظلم المتزايد والفقر المستشري، فالمزارعون مثلاً يعانون من فقر مدقع نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للفرد بسبب الاختلال الكبير في الميزان التجاري وارتفاع الأسعار.

6 المحسوبية والرشوة أذ أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص وتولى الرجل غير المناسب لأعمال لا يستحقها وتفويت الفرصة على من يستحقها، وأدت الرشوة إلى وصم الاقتصاد التونسي بالفساد وعدم الشفافية وفقدان المصداقية في مؤسسات الدولة[23].

الفرع الثاني: المرحلة الانتقالية

تعد المرحلة الانتقالية التي تعقب الثورات من أخطر المراحل التي تمر بها الشعوب مع ما يصاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية حادة تشبه الزلزال بقوته وتأثيره على أركان الدولة

والوضع القائم، لذلك يحتاج الأمر إلى فترة زمنية لا نستطيع تحديدها وهي بالتأكيد ليست بالقصيرة لكي تستقر الأوضاع من جديد أو ربما يبقى موضوع عودة الاستقرار أشبه بالحلم وهذا يعتمد بالتأكيد على اتفاق القوى السياسية الداخلية اللاعبة في الساحة السياسية وعلى رغبة القوى الكبرى في تحقيق ذلك الاستقرار متى ما وجدت ذلك يصب في مصلحتها، إذ أنّه لا يعني بالضرورة أن اسقاط (بن علي) أو أيّ زعيم على شاكلته انه سيعقبه بناء ديمقراطي ، فالخوف يأتي دائماً من توحد النخب السابقة لإعادة النظام القديم بوجوه جديدةٍ معدلة ، وهنا يأتي دور النخب التونسية الملتزمة ولاسيما الشابة التي ساهمت في الثورة والتي يجب ان تكون واعية وتملك رؤيا استراتيجية مستقبليه لآليات بناء المؤسسات الديمقراطية والمحافظة عليها "[24].

إنّ حركة التغيير في تونس منذ اندلاع أول شراره لها في (١٨/١٢/٢٠١٠) كانت بمثابة ترجمه واقعيه لغضب شعبي عارم من المهمشين والمقصيين من دوائر المجتمع المادية والرمزية ، ولم تكن ثورة بطون جائعة كما حصل في احداث ثورة الخبز عام ١٩٨٤ بسبب ارتفاع أسعار الخبز ، انها ثورة ضد كل ما هو سلبي ، وثورة ضد الحرمان والكبت السياسي والاجتماعي وانتشار الفساد والثراء على حساب الفقراء والعبث بممتلكات الشعب والبذخ والإسراف الفاضح من جانب السلطة الحاكمة والمقربين منها، لقد كانت تونس أول دولة عربية ترفض الحكم الشمولي الاستبدادي عن طريق انتفاضه شعبية سلمية، وهذه الانتفاضة الهمت بقية الانتفاضات الأخرى التي اجتاحت الدول العربية الأخرى[25] .

وبعد الفراغ السياسي والدستوري الذي حصل بعد سقوط نظام بن علي أعلن (محمد الغنوشي) نفسه وفقاً للمادة ٥٦ من الدستور رئيساً مؤقتاً للجمهورية بعد أن كان يشغل منصب الوزير الأول خلال حقبة بن علي" ، إلا انه لم يحظى بالتأييد الكافي من الاطراف الرئيسية المعارضة وأجبر على التنحي من رئاسة الجمهورية بعد ٢٤ ساعة ، ونقلها إلى (فؤاد المبزع) الذي كان يشغل منصب رئاسة مجلس النواب خلال حقبة "بن علي" ، بعد ما تبين وجود ثغرات دستورية واضحة ادت إلى الاضطراب في اتخاذ القرارات وبالتالي أدّى إلى سرعة تشكيل الحكومة المؤقتة ثم تعديلها[26].

و يمكن اعتبار تونس من أكثر دول الربيع العربي" تقدماً من أذ إجراءات العدالة الانتقالية التي ادرجت كأحد اولويات الحكومة المؤقتة والذي تزامن مع موضوعين رئيسيين هما[27] :

القضاء : محاكمات بعض رجالات النظام السابق والتي شكلت لجنتين للتقصي في مسائل الفساد والرشوة ولتقصي الحقائق خلال الانتفاضة. وقد طالب التونسيون بعدالة انتقاليه

لاسيما ان بعض المحاكمات قد أُحيلت إلى القضاء العادي وبعضها إلى القضاء العسكري الذي لا يثقون في قدرته على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الانتقالية. وبعد تكريس مبدأ العدالة الانتقالية استحدثت الحكومة المنتخبة وزارة العدل الانتقالية ، بينما كان المطلب تشكيل هيئه مستقلة بصلاحياتٍ واسعة ، لأنه لا يمكن لهذه الوزارة ان تكون محايده لكونها طرفاً في العملية السياسية الجديدة. اما مشروع القانون المتعلق بـ "تنظيم العدالة الانتقالية وضبط اسسها ومجال تخصصها ، فيشمل الآليات المعمول بها التالية : تقصي الحقائق مسائله ومحاسبه جبر الضرر اصلاح المؤسسات المصالحة حفظ الذاكرة ولتقصي الحقائق أنشأ قانون "هيئة الحقيقة والكرامة وهي هيئه مستقله يغطي عملها الجرائم المرتكبة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ وحتى صدور هذا القانون ، وكذلك يقر مبدأ خير الضرر التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والتأهيل والاندماج ، وتتكفل الدولة بالضحايا من ما يسمى بـ "صندوق الكرامة" الذي أقره هذا القانون ايضاً ، أمّا بالنسبة لحفظ الذاكرة فهو امر وقائي لمنع تكرار السلبيات والانتكاسات التي قامت بها الأنظمة السابقة ومحاولة ايجاد استراتيجية فعاله ومناسبه للمرحلة القادمة ، إلا أنه لحد الآن لم يصادق على هذا القانون بعد.

الاقتصاد : إنّ عملية إدارة التحول من النظم التي أسقطها الثوار إلى حالة جديدة شكلت تحدي كبير وصعب يفوق قدرة هؤلاء الثوار على الاستجابة لمتطلبات المرحلة ، ولاسيما في ظل تناقص الموارد بشكل غير مسبوق ، ففي حالة تونس شكلت السياحة مورداً مهماً ساهم بحوالي ١٠-١٢% من الناتج القومي قبل اندلاع الثورة" وهو الآن وصل إلى ما يقرب من الصفر بسبب توقف السياحة، وكذلك تقلص الضرائب بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وهروب المستثمرين ورؤوس الاموال إلى الخارج خوفاً من حالة انعدام الأمن ، مما أدّى بالنتيجة إلى تراجع معدل النمو إلى مستويات متدنية أذ وصل إلى ٢٢. ان الاستجابة لهذا الوضع الجديد كان واضحاً بداية من خلال الانتقال السلس للسلطة يرافقه تحول قلق نحو الديمقراطية مع محاولة تدبير الموارد اللازمة للاستجابة لمتطلبات استعادة النشاط الاقتصادي، أذ مضت تونس في استثمار الظروف المواتية من قبل المؤسسات الدولية التي أبدت حماساً كبيراً لمساعدة هذا التحول وتبنت برنامجاً مع صندوق النقد الدولي لتقديم مساعدات لمصر وتونس بلغت ٢٠ مليار دولار، إلا أنّ مصر رفضت هذا التوجه بينما قبلته تونس ".

المطلب الثاني: أثر الحركة الاحتجاجية في تونس على مسار التحول الديمقراطي

كانت الحركات الاحتجاجية في تونس بسبب تفشي البطالة والتهميش ونظرًا لعدم استجابة النظام السياسي وتماطله مما شكل احتقان في الأوساط الشعبية الرافضة للوضع القائم والمطالبة بالتغيير، هذا ما أدى إلى تبني شعارات إسقاط النظام، أذ تم إسقاط نظام بن علي، لتدخل البلاد في مرحلة انتقالية عن طريق اتباع نموذج العدالة الانتقالية الذي ينتهي بتوافق سياسي بين القوى الشعبية والتشكيلات السياسية مما أسهم في تحول ديمقراطي وفق طابع سلمي، للإشارة هنا ظهر صراع بين الإتلاف الحكام وقوى المعارضة مما أدى إلى حالة استقطاب الجماهير وهذا ما خلق حركة احتجاجية عرفت بجبهة إنقاذ تونس مناهضة للحكومة القائمة، ومطالبتها الاستقالة وفي خضم هذه الأحداث التزم الجيش التونسي الحياد رغم مطالب الحكومة بتدخله[28].

رغم الصعوبات التي واجهت تونس من خلال استمرار الاحتجاجات وحدوث اغتيالات سياسية إلى جانب الوضع الاقتصادي المتدهور وتدني مستويات المعيشة كان مقابل ذلك عدم توفر أي نية للخروج من الأزمة السياسية مما جعل العديد من القوى السياسية الحزبية والثورية المؤثرة في المشهد السياسي القيام بمبادرات للتوافق الوطني حول خطة لتجاوز الازمة السياسية الحاصلة والذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية ليتوج ذلك بانتخابات تشريعية سنة 2014 ثم انتخابات رئاسية فاز بها (الباجي) قائد السيسي كرئيس للجمهورية الثانية في 22 كانون الاول 2014، أذ دخلت تونس مرحلة استكمال بناء دولة المؤسسات.

وبذلك خطت تونس شوطًا هامًا في عملية التحول وهذا رغم الصعوبات التي واجهتها لاسيما المخلفات السلبية للثورة وبروز حركات إرهابية التي أخذت بعدا دوليًا مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني وهذا ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي لاسيما في ميدان السياحة الذي يمثل أهم المداخيل الرئيسية لتونس علاوة على أزمة الشغل إضافة إلى الصراع المحتدم بين الكتل الحزبية الإسلامية والعلمانية مما تولد عنه انقسام في أوساط الجماهير وتبعا لمسار الحركة الاحتجاجية وطبيعة تعامل النظام التونسي معها قد يبرر عودة الحركات الاحتجاجية إلى الواجهة في حالة ما لم يستطع النظام القيام بإصلاحات شاملة وعميقة تلبي مطالب المجتمع[29].

الفرع الأول: مشاكل عرقلة مسار الانتقال الديمقراطي

في السنوات الأخيرة، ركزت الدراسات في مجال العلوم السياسية على تفسير أسباب تفكك الديمقراطيات وانهيارها، بعد أن كان التركيز في السابق على عملية التحول نحو الديمقراطية.

تشير الدراسات حول تفكك الديمقراطيات إلى أن التفكك عادة ما يكون نتيجة لتفاعل بين ثلاثة عوامل؛ العامل الأول هو تصاعد الانقسامات الاجتماعية التي تتحول بدورها إلى انقساماتٍ سياسية يتم استغلالها سياسيًا. ويمكن أن تأخذ هذه الانقسامات أشكالًا مختلفة مثل الانقسامات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية أو العرقية أو الإقليمية. والعامل الثاني هو ضعف المؤسسات السياسية الحالية وعدم قدرتها على التعامل مع هذه الانقسامات السياسية أو تخفيفها، أو التصدي للأزمات السياسية والاجتماعية الحادة التي يواجهها النظام السياسي. والعامل الثالث هو سلوك النخب السياسية واختياراتها، أذ يمكن أن تحمي النظام الديمقراطي أو تسهل تفككه. والأزمة السياسية الحالية في تونس تعد من أكثر الأوقات اضطرابًا في تعزيز الديمقراطية منذ عام 2013.وتنقسم أسباب فشل التحول الديمقراطي في تونس لعدة أسباب؛ أهمها[30]:

إخفاق النخبة السياسية والحزبية

ما زالت الخطوات التي اتخذت نحو الحكم وإدارة المرحلة الانتقالية تواجه تحديات عديدة، أذ فشلت الطبقات السياسية المتعاقبة في تحقيق تطلعات الشرائح الاجتماعية المختلفة بشكلٍ كبير. تجاهلت احتياجات سكان الريف والمناطق النائية وشباب المدن المهمشة في مجالات العمل والتنمية والخدمات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تفاقمت مشاعر الحرمان والإحباط، وأصبحت تهديدًا حقيقيًا لتجربة التحول الديمقراطي بأكملها.[31].

منذ بداية الديمقراطية في تونس، بدأت الصراعات بين الأحزاب السياسية المتحكمة وتسببت في تفكك الحكومات المتعددة. انهار الاقتصاد التونسي وواجه أزمة خانقة، ولم تتم الإصلاحات اللازمة وتدهورت شرعية النخب السياسية المتحكمة. لفترة طويلة، تدهورت الأوضاع في تونس. في الفترة من عام 2011 إلى 2013، اندلعت معارك سياسية بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية، وانتهت بمصالحة هشة وتوافق على وضع دستور عام 2014، الذي أدى إلى صراع جديد بين الرئاسات. الصراع بين النخب أدى إلى حالة من الفوضى وغياب الرؤى السياسية، وساهم في الانهيارات الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من ذلك، بدأت مجموعات وأحزاب سياسية تستغل السلطة وتسعى للسيطرة على مؤسسات الحكم لمصلحتها الشخصية. وتعززت علاقاتها مع الأثرياء ورجال الأعمال وشبكات الفساد، مما أدى إلى زيادة معاناة الناس الفقيرة والطبقات المتوسطة. ونتيجة لذلك، تراجعت حماسة هذه الطبقات في المشاركة في الحياة العامة وتخلفت

عن التفاعل مع متطلبات الديمقراطية بعد الثورة. في الوقت نفسه، لم تنتج القوى السياسية والأحزاب والمؤسسات الاجتماعية سوى أجهزة بيروقراطية مشبوهة بالفساد.

الفرع الثاني: تقييم مسار الاحتجاج والتحول

تتميز المرحلة الانتقالية دائماً بسلاسة وتدفق هادئ. خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2016، كانت الأمن والسياسة هما العنصران الرئيسيان للتقلبات وعدم الاستقرار. من الناحية الأمنية، حدث هجوم على السفارة الأمريكية وعمليات اغتيال وهجمات إرهابية في البلاد، بالإضافة إلى محاولة تمرد في بلدة قريبة من الحدود الليبية. جميع المهاجمين كانوا أفرادًا في جماعات إسلامية متطرفة. باستثناء الاغتيالات في عام 2013، كان للإرهابيين الذين نفذوا تلك الهجمات صلات بليبيا، مما يعني أن الفوضى في ليبيا تؤثر على تونس بشكل غير مباشر. ومنذ بداية عام 2016، لم تحدث حوادث أمنية كبيرة في البلاد، مما يعكس تحسنًا في أجهزة مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب في تونس.[32].

في مجال السياسة، حدث صراع بين أتباع حزب النهضة الإسلامي والأحزاب العلمانية ومنظمات المجتمع المدني في البلاد. هذا الصراع تسبب في تدهور المرحلة الانتقالية في عام 2013. في عام 2014، حدث تحالف غير متوقع بين حزب النهضة وحزب نداء تونس العلماني في الانتخابات التشريعية، وتم تحقيق استقرار سياسي كبيرٍ منذ ذلك الحين، ولكن على حساب تعليق العملية التشريعية وتأجيل الانتخابات المحلية بشكلٍ مستمر.

بالرغم من تحقيق تقدم في الأمان وإقامة نظام سياسي فعال، إلا أن الاحتجاجات الحالية تكشف عن فشل القادة التونسيين في التعامل مع المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد. في استطلاع للرأي أجراه المعهد الجمهوري الدولي الأمريكي في كانون الاول الماضي، وصف 89% من المشاركين الوضع الاقتصادي الحالي بأنه "سيءٌ جداً" أو "سيءٌ إلى حدٍّ ما". هذه هي أعلى نسبة تسجلها البلاد منذ بداية تتبع الرأي العام في عام 2011. وعلى الرغم من أن البطالة كانت تعد في السنوات السابقة مصدر قلق اقتصادي رئيسي بالنسبة للشعب التونسي، إلا أن الأغلبية اليوم تعد الأزمة الاقتصادية والمالية هي المشكلة الرئيسية الوحيدة التي تواجه بلادهم.[33].

في الواقع، هذه الأفكار مبنية على حقائق حقيقية. بالإضافة إلى استمرار ارتفاع معدل البطالة (15٪ في البلاد و 30٪ بين خريجي الجامعات) وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل اللحوم والخضروات، الوضع المالي للبلاد يتدهور بشكلٍ مستمر. حكومة رئيس الوزراء يوسف الشاهد ورثت عجزًا يشكل 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي وديناً عامًا يستهلك نصف الناتج المحلي الإجمالي

وعملة فقدت ربع قيمتها خلال عامين فقط. وفي عام 2016، وافق صندوق النقد الدولي على منح تونس قرضًا لمدة أربع سنوات بقيمة 2.9 مليار دولار مقابل موافقة الحكومة على تقليص الإنفاق العام (الذي يمثل 50٪ من النفقات الحكومية) وزيادة الضرائب وتنفيذ خطة إصلاح الإعانات. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار، مما أدى بدوره إلى تصاعد الاحتجاجات الأخيرة. وعلى الرغم من التحذيرات الأخيرة التي وجهها الشاهد بضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية صعبة، إلا أنّ التدابير التقشفية تأتي في وقت يعاني فيه ربع السكان من صعوبة في تأمين لقمة عيشهم.[34].

الخاتمة :

بعد إجراء هذه الدراسة، نستطيع أن نستنتج بشكل موضوعي أن الفكرة الأساسية هي تجميع المسار الثوري والمسار الدستوري في تشكيل النمط السياسي في تونس وتحديد أولوياته وتفضيل بعض الخيارات على الأخرى. هذا التداخل بين العاملين ساهم في استمرارية الدولة وفي نفس الوقت سمح بالانتقال من الثورة العفوية وغير الرسمية إلى أشكال أخرى حازت على الشرعية القانونية والوفاقية. المسار الدستوري لعملية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، ساهم في تأمين هذا الانتقال وتكييفه كمسار للتخلص من الاستبداد وفقًا لمتطلبات الوفاق الوطني، وساعد في تحقيق صيغة سياسية ديمقراطية تضمن انتقالًا ديمقراطيًا سلسًا وسلميًا للسلطة. وهذا هو العنصر الأكثر وضوحًا وبارزًا في المسار السياسي التونسي.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت النخب والأحزاب وقوى الشعب التونسي في تجاوز مرحلة التغيير السياسي بأقل الخسائر وتعزيز نجاح هذا التغيير من خلال بناء وتنظيم مؤسسات الدولة بطريقة تتيح المجال لقوى سياسية جديدة في الحياة العامة. بالإضافة إلى ذلك، نجاح القوى السياسية المختلفة خلال عملية الانتقال في بناء توافق سياسي، ساعدها في تقليل حدة المحاولات الداخلية والتدخلات الخارجية التي تسعى للتأثير على عملية التغيير السياسي ودفعها للتراجع عن النتائج المحققة.

عندما تنتهي تونس من مراحل الانتقال والتأسيس وبناء الهيئات والمؤسسات الدستورية، وتصل إلى مرحلة التداول السلمي والديمقراطي للسلطة عبر انتخابات نزيهة وشفافة، وتوفير مناخ من الاستقرار السياسي والاجتماعي، فإنها تتجاوز العقبات الكبرى والمراحل الصعبة في مسيرتها نحو التغيير السياسي. ومع ذلك، يبقى هذا الاستقرار نسبيًا وهشًا، وبالتالي فإن المرحلة اللاحقة تحتاج إلى تعزيز الحريات وتعزيز الديمقراطية وترسيخها، إلى جانب الاهتمام بالجوانب الاجتماعية واستعادة التوازن في الاقتصاد التونسي.

الهوامش:

---

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي : دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١، ص٦٩.

[2] طارق عثمان : مصر على شفير الهاوية - من ثورة عبد الناصر إلى ملايين ميدان التحرير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص٨٣.

[3] طلعت الدمرداش : الاقتصاد الجماعي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة ٢٠١١، ص٣٣.

[4] عدنان داود هدى زويد مخلف قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي الطبعة الأولى دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص٩٢.

[5] إبراهيم ،الآية 26

[6] الأعراق ، الآية 24

[7] محمد عمارة : ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة والنشر القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٨

[8] هشام عبد العزيز : (موسوعة ثورة يناير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢، ص٢٨

[9] دباش كوثر ، القانون الانتخابي التونسي هو القطع مع الاستبداد، تونس: دار الطائر، ٢٠١١، ص٧٥

[10] توفيق المديني ، تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون 2013، ص٥٨

[11] بلال التليدي ، الإسلاميون والربيع العربي الصعود التحديات – تدبير الحكم بيروت دراسات مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، (2012)

[12] عياض بن عاشور ، مداولات الهيئة من شهر مارس إلى شهر ماي 2011، الجزء الأول 2012 جانفي

[13] نزار شقرون ، رواية الثورة التونسية (تونس المغاربية للطباعة وإشهار الكتب 2011، ص٦٤

[14] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير تحرير، ص٧٣

[15] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ٢٠١١، ص٦٨.

[16] عائشة عباش، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014-2015 ص٢٤

[17] عزيزة علوي . التحولات السياسية في مصر وتونس -1981 2011 دراسة مقارنة رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة . جامعة الجزائر 3 قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013/2014

[18] عبد الله ممدوح مبارك الرعود.دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير في مصر وتونس من وجهة نظر بعض الصحفيين الأردنيين رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة جامعة الشرق الأوسط : كلية الإعلام، 2012

[19] يوسف لعياضي . التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة : قسم العلوم السياسية، 2014/2015 ص٣٨

[20] اسعد طارش عبد الرضا، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 ، المغرب العربي أنموذجا ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٧٤

[21] بلقيس احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، القاهرة ، مكتبة إسماعيل عبد الفتاح ، معجم المطلحات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008

[22] أحمد عبد الكريم وهشام مرسي ، حرب اللاعنف ، الطبعة الثالثة ، أكاديمية التغيير ، 2013 ، ص 34

[23] بن دادة لخضر التعليم من أجل التغيير : نظرة تحليلية في ضوء التوجهات السياسية المعاصرة ، مركز الكتاب الأكاديمي ،18 عمان – 2017، ص 12

[24] محمد رضا الاجهوري، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية ، بحث مقدم في ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2015 ، ص 144

[25] محمد رضا الاجهوري، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية ، بحث مقدم في ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2015 ، ص 144

[26] كمال عبد اللطيف، الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي أولويات وسياقات وأفاق ، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الطبعة الأولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2012، ص 39

[27] رنا العاشوري سعدي التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 30. 164 العدد 434 أفريل 2015 ، ص65

[28] دنيا شحاتة، ومريم وحيد محركات التغيير في العالم العربي مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، المجلد 46، العدد 184 أفريل 2011، ص 20

[29] منذر مشاقي موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس رام الله مؤسسة مواطن 2013 ص 81

[30] مصطفى عمر التيتر : ربيع ليبيا: لاشيء تغير سوى الوجوه والاسماء فقط. تقرير معهد الفكر العربي بيروت مؤسسة الفكر العربي 2014 ص٤٣

[31] عبد الملك محمد عيسى. ربيع اليمن دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة. معهد الفكر العربي. دبي مؤسسة الفكر العربي 2014 ص٥٣.

[32] عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة. ج1، بيروت المؤسسة العربية للنشر. دون.سنة نشر، ص٦٢

[33] عبد العلي حامي الدين: الثورة الشعبية في تونس : مدى قابلية النموذج للتعميم. الدوحة. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات 2012 ص٢٤.

[34] طارق عثمان، ثورة وثورة مضادة: قراءة في التحولات العربية مركز الجزيرة للدراسات. 2014 ص٧٤.

المصادر

القرآن الكريم

1. إبراهيم متولي حسن المغربي : دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١.
2. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير تحرير.
3. أحمد عبد الكريم وهشام مرسي ، حرب اللاعنف ، الطبعة الثالثة ، أكاديمية التغيير ، 2013.
4. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ٢٠١١.
5. اسعد طارش عبد الرضا، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 ، المغرب العربي أنموذجا ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
6. بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي الصعود التحديات – تدبير الحكم بيروت دراسات مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، (2012)
7. بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، القاهرة ، مكتبة إسماعيل عبد الفتاح ، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008
8. بن دادة لخضر التعليم من أجل التغيير : نظرة تحليلية في ضوء التوجهات السياسية المعاصرة ، مركز الكتاب الأكاديمي عمان – 2017.
9. توفيق المديني ، تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون 2013.

10. دباش كوثر ، القانون الانتخابي التونسي هو القطع مع الاستبداد، تونس: دار الطائر، ٢٠١١.
11. دنيا شحاتة، ومريم وحيد محركات التغيير في العالم العربي مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، المجلد 46، العدد 184 أفريل 2011.
12. رنا العاشوري سعدي التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي ، المجلد 30. 164 العدد 434 أفريل 2015 .
13. طارق عثمان : مصر على شفير الهاوية - من ثورة عبد الناصر إلى ملايين ميدان التحرير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
14. طارق عثمان، ثورة وثورة مضادة: قراءة في التحولات العربية مركز الجزيرة للدراسات. 2014.
15. طلعت الدمرداش : الاقتصاد الجماعي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة ٢٠١١.
16. عائشة عباش، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015-2014.
17. عبد العلي حامي الدين: الثورة الشعبية في تونس : مدى قابلية النموذج للتعميم. الدوحة. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات 2012 .
18. عبد الله ممدوح مبارك الرعود.دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير في مصر وتونس من وجهة نظر بعض الصحفيين الأردنيين رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة جامعة الشرق الأوسط : كلية الإعلام، 2012.
19. عبد الملك محمد عيسى. ربيع اليمن دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة. معهد الفكر العربي. دبي مؤسسة الفكر العربي 2014 .
20. عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة. ج1، بيروت المؤسسة العربية للنشر. دون.سنة نشر.
21. عدنان داود هدى زويد مخلف قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي الطبعة الأولى دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
22. عزيزة علوي . التحولات السياسية في مصر وتونس -1981 2011 دراسة مقارنة رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة . جامعة الجزائر 3 قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013/2014.
23. عياض بن عاشور ، مداولات الهيئة من شهر مارس إلى شهر ماي 2011، الجزء الأول 2012 جانفي.
24. كمال عبد اللطيف، الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي أولويات وسياقات وأفاق ، في ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الطبعة الأولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2012.

25. محمد رضا الاجهوري، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية ، بحث مقدم في ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2015 .

26. محمد عمارة : ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة والنشر القاهرة، ٢٠١٤.

27. مصطفى عمر التير : ربيع ليبيا: لاشيء تغير سوى الوجوه والاسماء فقط. تقرير معهد الفكر العربي بيروت مؤسسة الفكر العربي 2014 .

28. منذر مشاقي موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس رام الله مؤسسة مواطن 2013 .

29. نزار شقرون ، رواية الثورة التونسية (تونس المغاربية للطباعة وإشهار الكتب 2011.

30. هشام عبد العزيز : (موسوعة ثورة يناير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢.

31. يوسف لعياضي . التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة : قسم العلوم السياسية، 2014/2015.

المصادر العربية باللغة الانكليزية

The Holy Quran

1. Ibrahim Metwally Hassan Al-Maghrebi: The Role of Political Investment Incentives in Accelerating Economic Growth, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2011.
2. Ahmed Ibrahim Mahmoud et al., The State of the Arab Nation 2010-2011 Winds of Change, editor.
3. Ahmed Abdel Karim and Hisham Morsi, The War of Non-Violence, 3rd Edition, Academy of Change, 2013.
4. Ahmed Youssef Ahmed and Nevin Mosaad, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1st edition, 2011.
5. Asaad Tarish Abdul Ridha, Democratic Transformations in the Arab Countries 1990-2009, The Maghreb Region as a Model, College of Political Science, University of Baghdad.
6. Bilal Al-Talidi, Islamists and the Arab Spring: The Rise, Challenges - Managing Governance, Beirut, Nama Center for Research and Studies, 1st edition(2012)

7. Balqis Ahmed Mansour, Political Parties and Democratic Transition: An Applied Study on Yemen and Other Countries, Cairo, Ismail Abdel Fattah Library, Dictionary of Political and Strategic Terms, 1st Edition, Arab Publishing and Distribution, Cairo, 2008
8. Ben Dada Lakhdar, Education for Change: An Analytical View in Light of Contemporary Political Trends, Academic Book Center, Amman - 2017.
9. Tawfiq Al-Madani, Tunisia the Betrayed and Building the Democratic State, Beirut: The Arab House of Sciences Publishers 2013.
10. Dabash Kawther, The Tunisian Electoral Law is a Break from Tyranny, Tunisia: Dar Al-Tair, 2011.
11. Donia Shehata, and Maryam Waheed, Drivers of Change in the Arab World, International Politics Magazine, Al-Ahram Center for Strategic and Political Studies, Volume 46, Issue 184, April 2011.
12. Rana Al-Ashouri Saadi, The Democratic Experience in Tunisia: An Ingrained Obsession and a Faltering Path, Arab Future Magazine, Volume 30. 164 Issue 434 April 2015.
13. Tarek Othman: Egypt on the Brink of the Abyss - From Nasser's Revolution to the Millions in Tahrir Square, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2012.
14. Tarek Othman, Revolution and Counter-Revolution: Reading the Arab Transformations, Al Jazeera Center for Studies. 2014.
15. Talaat Al-Demdash: The Collective Economy, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 3rd Edition 2011.
16. Aisha Abbash, The Dialectic of Power and Political Opposition in Tunisia, Unpublished Doctoral Thesis in Political Science and International Relations, University of Algiers: 3, Faculty of Political Science and International Relations 2014-2015.
17. Abdel-Ali Hami al-Din: The Popular Revolution in Tunisia: The Extent to which the Model is Generalizable. Doha. Arab Center for Research and Policy Studies, 2012.

18. Abdullah Mamduh Mubarak al-Raud. The Role of Social Media Networks in Change in Egypt and Tunisia from the Perspective of Some Jordanian Journalists. Unpublished Master's Thesis in Political Science, Middle East University: Faculty of Media, 2012.
19. Abdul-Malik Muhammad Isa. Yemen's Spring Pushed the People Towards Pre-State Entities. Arab Thought Institute. Dubai: Arab Thought Foundation, 2014.
20. Abdul-Wahhab al-Kayyali and others: Encyclopedia of Politics. Vol. 1, Beirut: Arab Foundation for Publishing. No publication date.
21. Adnan Dawud Huda Zuwayd Mulḥaq. Measuring Indicators of the Poverty Phenomenon in the Arab World. First Edition, Dar Jireer for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2010.
22. Aziza Alawi. The Political Transformations in Egypt and Tunisia -1981-2011: A Comparative Study. Unpublished Master's Thesis in Political Science and International Relations. University of Algiers 3, Department of Political and Administrative Organizations, 2013/2014.
23. Iyad ibn Ashur, Deliberations of the Authority from March to May 2011, Part One, January 2012.
24. Kamal Abd al-Latif, The Tunisian Event and the Questions of Arab Political Reform: Priorities, Contexts, and Prospects, in The Tunisian Revolution: Causes, Co...

Arab protest movements and their impact on political stability: Tunisia as a Model

Assist Lect. Firas Amer Mohammed Ali **Assist Prof. Dr. Husham Ezzulddin Majeed**

Center for Strategic and International Studies **College of Political Sciences**

University of Baghdad **University of Baghdad**

Firas.A.843@cis.uobaghdad.edu.iq hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Protest Movements, Political Stability, Political Transformations

Summary:

The history of humanity has many changes between countries and protest movements that aim to change, influence, or put pressure on political systems, regardless of their type. This aims to improve social, political, economic, cultural and environmental rights that have been marginalized and impoverished, and social congestion exacerbated and the spread of crimes and economic and financial corruption due to the control of the ruling minority or a group of stakeholders over wealth and tools of social oppression.

The problem of the study stems from the fact that in light of the continuing social and economic problems and the worsening state of instability in the region, there are significant differences between the roles that protest movements can play, and the importance of this study emerges from understanding the impact of the political movement on stability in Jordan. Internal and external challenges are among the factors affecting the increasing role of protest movements in the country.

This study aimed to understand what the protest movement is, its classifications, and what its main characteristics are, in addition to understanding what political stability is and its importance for Tunisia. A fundamental question emerges from the research problem: Were the protest movements able to achieve

their demands while the opportunity is still available to achieve security and stability political?

The study was divided into two sections. The first section will address the concept of protest movements and political transformations, while the second section will address the protest movement in Tunisia.

At the end of conducting this study, we can conclude objectively and creatively that the basic idea is to combine the revolutionary path and the constitutional path in shaping the political pattern in Tunisia, determining its priorities, and preferring some options over others. This interaction between the two factors contributed to the continuity of the state and at the same time allowed the transition from spontaneous and informal revolution to other forms that gained legal legitimacy and consensus.

The constitutional path to the process of political change and democratic transition in Tunisia contributed to securing this transition and adapting it as a path to get rid of tyranny in accordance with the requirements of national reconciliation, and helped achieve a democratic political formula that guarantees a smooth and peaceful democratic transfer of power. This is the most clear and prominent element in the Tunisian political path.